

تقرير حول: بيان السياسة العامة في الجزائر 2010

بورنان نعيمة

أستاذ مساعدة بكلية العلوم السياسية والأعلام، جامعة الجزائر 3.

تعدد وسائل أعمال الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في إطار العلاقات الوظيفية بينهما. إذ يعد عرض بيان السياسة العامة أحد أهم هذه الوسائل والآليات والتي تأتي تطبيقاً لأحكام المادة 84 من الدستور (1)، ومنذ إرساء الصيغة السياسية الجديدة بعد التعديل الدستوري 1996 لم يتم تقديم سوى أربع بيانات السياسة العامة وهي:

- بيان السياسة العامة ديسمبر 1998 (حكومة أويحي 1996-1998).
- بيان السياسة العامة نوفمبر 2001 (حكومة بن فليس 2000-2003).
- بيان السياسة العامة ديسمبر 2004 (حكومة أويحي 2003-2006).
- وآخرها بيان السياسة العامة 2010 (حكومة أويحي منذ 2008...).

وقد جاء بيان السياسة العامة لعام 2010 في الجزائر في جزئين، يتضمن كل جزء أربعة أبواب قسمت بدورها إلى فصول بحيث تناول الجزء الأول: الحالة الراهنة للتنمية الوطنية: يحوي أربعة أبواب تناولت كل من تحسين محيط المواطن والتنمية، تعزيز التنمية البشرية، تعزيز المنشآت الأساسية، ومواصلة التنمية الاقتصادية.

ففيما يتعلق بالبواب الأول، تحسين محيط المواطن والتنمية:

ركز الفصل الأول منه على مكافحة الإرهاب وفق نتائج مقارنتي سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية، وحرص السلطات على التنفيذ الصارم للأحكام المنصوص عليها في الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية.

أما الفصل الثاني والخاص بتحسين الأمن العمومي فقد تناول أهم الورشات الكبرى للدولة في مجال الأمن، والحفاظ على سكينه المواطنين ما تطلب تعبئة وسائل كبيرة وحديثة، إذ تضاعف عدد عناصر الأمن والدرك الوطني والشرطة الجوية منذ 2005 مع تكثيف المنشآت الأساسية مع عصرنة الوسائل العلمية والتقنية لها،

بغرض مكافحة كل أشكال العنف الإجرامي إلى جانب تعزيز برامج الوقاية من المخاطر الكبرى والكوارث الطبيعية.

أما الفصل الثالث فقد تناول **تعزيز الشفافية في الميدان الإقتصادي** بحماية الإقتصاد الوطني ضد المنافسة غير النزيهة ومكافحة التشغيل الموازي، من خلال عمليات الرقابة في الميدان التجاري إذ تم تعزيز المراقبة الجبائية وتوطيد الإجراءات من أجل معاقبة أعمال الغش داخل البلاد والوقاية من تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج، فضلا على تعزيز دور أجهزة مراقبة الأموال العمومية وتطوير القدرات التشريعية ذات الصلة بمكافحة الإجرام الإقتصادي.

وجاء الفصل الرابع حول **مواصلة إصلاح العدالة** ، إذ تم تخصيص إعمادات بمبلغ 379 مليار دينار بين 2010 - 2014 لعصرنة العدالة من خلال تحديث القوانين، حيث تستمر عملية مراجعة القوانين المتعلقة بمهنتي المحاماة والخبير القضائي وكذا القوانين التشريعية المتعلقة بالمحكمة العليا ومجلس الدولة. إلى جانب تعزيز الموارد المادية و لبشرية لقطاع العدالة سيما وأنه وضعت تحت تصرف العدالة وسائل كبيرة من مجالس قضائية ومحاكم ومقرات ومحاكم إدارية، فضلا عن تطوير مناهج عمل العدالة .

كما إمتد مجال إصلاح العدالة ليشمل مجال السجون، بالسعي لأنسنة وسط الحبس وتحسين مستوى المستخدمين بغرض إعادة إدماج المسجونين وفق برامج محو الأمية، التعليم بالمراسلة، التكوين في مهن مختلفة.

أما الفصل الخامس فقد تناول، **تحسين المرفق العمومي والتنمية المحلية** ، وذلك بمكافحة السكن الهش والبطالة وإعادة التأهيل الحضري لكبريات المدن والمجمعات السكانية وإنعاش الفضاءات الريفية والمناطق المحرومة، وذلك بتأطير وتحسين مستوى الجماعات المحلية إنطلاقا من الوالي والوالي المنتدب، رئيس الدائرة، أمين عام للبلدية، إلى غاية مهندس إعلام، ومتصرف إداري وغيرها، مع توفير هياكل لتكوين هذه الإطارات بالنسبة للإدارة المحلية.

وفي إنتظار مراجعة كل من قانون البلدية والولاية والقانون المتعلق بالجباية والمالية المحليتين، فقد عرفت الميزانيات اللامركزية للبلديات تطهيرا من خلال تحسين الموارد وترشيد النفقات بمساهمة من الدولة في مسح ديون البلديات التي عرفت عجزا ماليا.

وجاء الفصل السادس، المحافظة على البيئة، إذ سعت الجزائر إلى إزالة التلوث الصناعي وعصرنة تسيير النفايات المنزلية وكذا المحافظة على الساحل وحماية الأنظمة الإيكولوجية السهبية والواحات والحفاظ على التربة.

أما الباب الثاني، فتناول تعزيز التنمية البشرية حيث عرفت النفقات العمومية زيادة معتبرة، قطاعات التربية والتعليم العالي، التكوين والتعليم المهنيين لوحدها تعرف تضاعف في نفقاتها كل خمس سنوات :

قطاع التربية الوطنية وهو الفصل الأول منه، عرف عصرنة التجهيزات العلمية وإصلاح المنظومة التربوية والبرامج المدرسية، وتعزيز تعداد الأساتذة والمؤطرين، إلى جانب ضمان التغطية الصحية المدرسية، وهو ما انعكس بتطور ملحوظ على نسبة التمدرس وتحسن الظروف البيداغوجية والتأطير والتقدم في نتائج إمتحانات الطور.

أما التكوين والتعليم المهنيين ، وهو الفصل الثاني ، فقد عرف إستلام مؤسسات جديدة، وتعزيز سلك الأساتذة، وفقا لبرامج تحسين المستوى وتنويع برامج التعليم، مع تحيين 33 برنامج سابق وتبني 34 برنامج إضافيا مع زيادات مهمة لمنح التعليم والتكوين، مع الحرص على إدماج المتخرجين في سوق العمل. وفيما يتعلق بالتعليم العالي، وهو الفصل الثالث، فقد حرصت الدولة على الإصلاح وفق ديمقراطية التعليم، إذ إرتفع عدد الطلبة بنسب هائلة بين سنتين 2000/2009 حيث تم إستقبال 240 ألف حامل جديد لشهادة البكالوريا، ليصبح التعداد الإجمالي للطلبة 1.230 مليون طالب جامعي مما أدى إلى توفير مقابل في المؤسسات الجامعية وهياكل الخدمات والإيواء الجامعية لاسيما مع الدخول الجامعي 2010/2011.

إلى جانب الإصلاح البيداغوجي الذي تعرفه الجامعة وفق تعميم نظام (الليسانس، ماستر، دكتوراه)، مع الحرص على توطيد سلك الأساتذة كما وكيفا من خلال سياسات التوظيف وبرامج التكوين في الخارج، وتحسين نظام الأجور ورفعها، مع تدعيم الجامعة بالوسائل التكنولوجية لعصرنة منظومة التعليم وتحسينها. وتكملة لما سبق وفي إطار تشجيع البحث العلمي، وهو الفصل الرابع، فقد تم وضع آليات لتأطير البحث العلمي وتشجيعه على غرار المجلس الوطني للبحث العلمي، وإعتماد 105 مخابر بحث جديدة داخل الجامعات في شتى العلوم الدقيقة والإنسانية، والإنطلاق الوشيك بـ 34 برنامج جديد للبحث وكذا دراسة 355 مخبر، وموازة مع ذلك توجت هذه الجهود بإيداع 2110 براءة اختراع سنة 2009.

أما الفصل الخامس، الصحة العمومية، فقد تم تزويد القطاع بشبكة من المؤسسات والمرافق الصحية من مستشفيات وعيادات متعددة الإختصاصات ومراكز صحية، وقاعات العلاج مع منشآت الضمان الإجتماعي، دون إغفال تفعيل التأطير الطبي وتنويعه، وتطوير الإنتاج المحلي للأدوية وتشجيع الأستعانة بأدوية الجليسة بدل المستوردة .

ويأتي الفصل السادس، ليتناول السكن والعمران، إذ تم سنة 2009 تسليم 218 ألف سكن وإنطلاق في ورشات إنجاز 270 ألف سكن آخر، وبلغ مجموع عدد المساكن التي كانت قيد الإنجاز في نهاية السنة الماضية 560 ألف وحدة، ويتوقع أن ينطلق في إنجاز 200 ألف سكن جديد مع نهاية 2010، ومع مواصلة مساعي ضبط العمران

والتهيئة الحضرية وإمتصاص السكن الهش عبر التراب الوطني إلى جانب إصدار نصوص تطبيقية لتشريع المتعلق بالسكن والعمران.

الفصل السابع، والمتعلق بالماء والتطهير، و بغرض تحسين مستوى التزود بالماء الشروب، تم إستلام العديد من السدود ومحطات تحلية مياه البحر، وتحويل المياه نحو الولايات المعوزة إذ بلغت نسبة ربط السكان بشبكات المياه بنحو 93٪ سنة 2009، مع تزويد كل ساكن بـ 168 لتر سنة 2009 مقابل 165 لتر سنة 2008، وفي مجال تطهير المياه فقد عرف تقدما من خلال محطات تصفية جديدة وأخرى لتجميع مياه البحيرات، بالإضافة إلى ترشيد التسيير والإستهلاك العقلاني من قبل السلطات العمومية والمواطنين عموما.

في حين تناول **الفصل الثامن، الطاقة،** إذ تم توصيل الشبكات السكانية الريفية بالكهرباء وتسليم محطات جديدة وبطاقات عالية، إلى جانب تزويد البيوت بالغاز الطبيعي إذ بلغ نسبة 44٪ سنة 2009، وسيصل إلى نسبة 47٪ نهاية 2010.

أما **النقل الحضري،** وهو **الفصل التاسع،** ويشمل وسائل متنوعة، "قالميترو" و"التراموي" سيبدأن في الخدمة إنطلاقا من السنة المقبلة، أما المصاعد الهوائية "التليفيريك" فقد تم توسيع إستعمالها في ولايات أخرى. في حين تم تدعيم النقل البري الحضري والنقل البري ما بين المدن بالأجهزة والعتاد والهيكل اللازمة.

أما مجال **الإتصال،** وهو **الفصل العاشر،** فقد تم تكثيف شبكة البريد ليبلغ عددها 3400 مركزا في المجموع، مع توفر حوالي 45 مليون خط للهاتف الثابت أما الهاتف النقال فالمشتركون سنة 2009 قدروا بـ 33.5 مليون، مع تطوير في شبكة الأنترنت حيث حققت عرضا يفوق الطلب.

وفي مجال وسائل الإعلام، وهو **الفصل الحادي عشر،** فقد تم تدعيم التلفزيون بقناتين جديدتين بالأمازيغية والأخرى دينية في انتظار تشغيل ثلاثة قنوات متخصصة قريبا، ستكون أحدها رياضية وأخرى لدعم التعليم، أما الإذاعة فإنها تستكمل مشروع محطة إذاعية على مستوى كل ولاية، وفيما يخص الصحافة المكتوبة فقد سجلت تطورا ملحوظا بـ 300 عنوان و 24 مطبعة، وعلى صعيد آخر سيتم إستحداث النصوص التشريعية في مجالي الإعلام والإشهار يهدف إلى محاولة ضبطها وفق معايير الإحترافية والتنافسية.

كما عرف قطاع **الشؤون الدينية،** وهو **الفصل الثاني عشر،** تكوين مستمر للأئمة وفتح 115 مسجد جديد عام 2009، ناهيك عن مشروع "مسجد الجزائر الأعظم" إلى جانب فتح مدارس قرآنية وحفظ المخطوطات وإستغلال أموال الزكاة في 1500 مشروع إستثماري للشباب.

وفي قطاع **الثقافة،** وهو **الفصل الثالث عشر،** فبعد أن احتضنت الجزائر المهرجان الإفريقي سنة 2009 شاركت فيه 48 دولة إفريقية، ستكون تلمسان عاصمة للثقافة الإسلامية سنة 2011 . وعلى صعيد آخر هناك

مجهودات معتبرة لحفظ وترميم وإحياء وتأهيل التراث الثقافي المادي وغير المادي، إلى جانب ترقية المسرح والسينما، وإعادة الإعتبار للكتاب والمطالعة من خلال تشجيع التأليف والنشر.

أما الفصل الرابع عشر، فتناول التاريخ الوطني والمجاهدون، يحظى هو الآخر بإهتمام كبير، إذ عززت المراجعة الأخيرة للدستور مهمة تلقين التاريخ وتمجيد ثورة 1954، وتكفل المنظومة الوطنية للتعليم في كل الأطوار بذلك، وإعطاء المكانة الحقة للمجاهدين والشهداء وذوي الحقوق.

وفي الفصل الخامس عشر، تناول ترقية المرأة والأسرة والطفولة، إذ حرصت السياسة الوطنية للتنمية على إعطاء المرأة الفرصة والحق في أن تساهم وتشارك في هذه التنمية من خلال التنفيذ الميداني للإستراتيجية الوطنية لترقية وإدماج المرأة فضلا عن إعداد مخطط وطني للطفولة ورعايتها.

وجاء الفصل السادس عشر، ليتطرق للشباب والرياضة، إذ إستفاد حوالي 5 ملايين شاب سنة 2009 من مجمل الجهود المبذولة لترقية الشباب والرياضة، كما أصبحت الرياضة إجبارية في الإمتحانات ناهيك عن إستلام العديد من المراكز والمؤسسات الرياضية المجهزة.

الفصل السابع عشر، تم تعزيز مجال الحماية الإجتماعية، وفق عصرنه تسيير صناديق الضمان الإجتماعي، كما حرصت الدولة على مكافحة الغش في الإلتزامات الإجتماعية من خلال التعاقد في المستشفيات. **ويأتي الفصل الثامن عشر، مكافحة البطالة،** ليوضح أن عملية إستحداث مناصب الشغل هو أحد الأهداف الإستراتيجية الدائمة للسياسة الوطنية للتنمية، ويظهر ذلك من خلال الإستثمارات العمومية الضخمة وترقية برامج المؤسسات في تسيير الاندماج المهني للشباب وتشجيع خلق مؤسسات صغيرة من قبل الشباب إلى جانب توسيع نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ما نتج عنه تراجع في نسبة البطالة مع مجموع 672.344 منصب شغل مع إستحداث مجموع 1.459 مليون منصب شغل سنة 2009، وخلال السداسي الأول من سنة 2010 إذ تم تمويل 17.180 ألف ملف مما سمح بإستحداث 42.343 منصب شغل.

في حين تناول الفصل التاسع عشر، تحسين القدرة الشرائية، إذ تمت زيادة في رواتب كافة الأجراء والمنح المدرسية، حيث رفع الأجر الوطني الأدنى والمضمون بنسبة 25٪ من أول جانفي 2010 لينتقل من 12 ألف دينار إلى 15 ألف دينار، كما تم رصد 1000 مليار دينار من التكفل بالنظام التعويضي مع زيادة في منح ومعاشات التقاعد بنسبة 5٪ سنة 2009، وعرفت المنح الدراسية للطلبة 50٪ من الزيادة، وفي نفس السياق تم دعم الميزانية العمومية لأسعار عدة منتوجات أو خدمات تجارية كـ (الوقود، الغاز، السكن، الماء، الحليب) . **ويأتي الفصل العشرون، متناولا التضامن الوطني،** من خلال دعم المواطنين المحرومين برفع مبلغ منحة التضامن الجغرافية إلى ثلاثة أضعاف سنة 2009، كما إستفاد 14 ألف طفل معوق من التمدريس المكيف. وقد تم إيداع مشروع قانون لدى البرلمان يهدف إلى التكفل بالأشخاص المسنين في وسطهم العائلي مع مساهمة مالية عمومية عند الضرورة بدل دور العجزة.

أما الفصل الواحد والعشرون فقد تعرض للجالية الوطنية بالخارج، إذ يتجسد اهتمام الدولة بتبني مجموعة من الإجراءات وهي على وجه الخصوص نظام الإعلام الآلي لتسليم الوثائق بالسفارات، وتشجيع النشاط الثقافي من قبل البعثات الدبلوماسية إلى جانب إيفاد أئمة للحفاظ على القيم الدينية لدى جاليتنا لاسيما بفرنسا، مع العمل على إشراك رعايا الجالية في التنمية الوطنية في كل مجالاتها (كالبحث العلمي، إنشاء المجلس الوطني الاستشاري للجالية الوطنية بالخارج).

ويأتي الباب الثالث، ليتناول تعزيز المنشآت الأساسية، بحيث :

تعرض **الفصل الأول** منه إلى المنشآت الأساسية للطرق والموانئ والمطارات التي عرفت تحقيق أهداف معتبرة خلال البرنامج الخماسي 2005-2009، على غرار تطوير محاور الطرق الاستراتيجية كالطريق السيار شرق-غرب وتطوير شبكة الطرق الوطنية وتحسينها وصيانتها، وتحسين الأمن عبر الطرق مع الحرص على تحسين المنشآت الأساسية كالنقل الجوي والبحري من ترميم وصيانة وتجديد.

أما **الفصل الثاني** منه والمتعلق بمنشآت النقل الأساسية، فقد تم تسليم حجم كبير من وسائل النقل منذ بداية 2009 على غرار السكك الحديدية التي يجرى حاليا انجاز أزيد من 1200 كلم، إلى جانب إعادة تنظيم النقل البحري للبضائع وتسيير الموانئ، وتعزيز أسطول الخطوط الجوية الجزائرية باستلام مطارات وطائرات جديدة.

أما الباب الرابع، مواصلة التنمية الاقتصادية، ويأتي في سياق الظرف الاقتصادي العالمي والذي كان له انعكاس على الاقتصاد الجزائري فقد تناول :

في **الفصل الأول** منه ميزان المدفوعات، حيث عرف تراجع عائدات المحروقات بنسبة 43% سنة 2009 حيث انخفضت من 771 مليار دولار سنة 2008 إلى 44.4 مليار دولار سنة 2009، إذ اختتم ميزان المدفوعات لسنة 2009 بفائض رمزي يقدر بـ 410 مليون دولار، وعرف السداسي الأول من سنة 2010 فائض في ميزان المدفوعات إلى 8 ملايين، كما قدرت الديون الخارجية بأقل من 4 ملايين دولار نهاية سنة 2009.

ثم **المالية العمومية** وهو محور **الفصل الثاني**، ورغم الحفاظ على النمو الاقتصادي والارتفاع المتواصل للجباية العادية إلا أن الإيرادات المتأتية من المحروقات تظل ذات وزن كبير ويؤثر تراجعها على مداخل الخزينة بشكل محسوس. فانعكاسات السوق العالمية للمحروقات أثرت بقوة على مداخل الخزينة اعتبارا من سنة 2009، بالمقابل سجل ارتفاعا في النفقات العادية للدولة بكل أنواعها مما سجل عجزا محسوسا للميزانية.

وفي **الفصل الثالث** الخاص **بالنمو الاقتصادي** الذي حقق انتعاش في سنة 2009، مع ارتفاع شامل للناتج الداخلي الخام بنسبة 2.4%، هذا الناتج الذي يتوقف على مردودية قطاع المحروقات وعلى موسم فلاحي استثنائي. بفضل اجراءات الدعم والاستثمارات الهامة فيه وارتفاع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ومسح

ديون الفلاحين. إلى جانب مردودية قطاع البناء والأشغال العمومية إذ تحقق نسبة من النمو تقدر بـ 8.7% سنة 2009 كما بلغ نمو قطاع الخدمات التجارية 8.8% ويمثل المصدر الأول خارج المحروقات بنسبة 36% من القيمة المضافة.

وعرف قطاع الصناعة التقليدية والسياحة تطورا ملحوظا من خلال مساعي تنميته، أما القطاع الصناعي فلا يمثل سوى 5.3% من القيمة المضافة الإجمالية، ويصنف في المرتبة الأخيرة بين القطاعات من حيث مساهمتها في توفير ثروات وطنية رغم المبادرة المعتمدة من أجل تعزيز أدوات وأطر دعم التنمية الصناعية.

الجزء الثاني: البرنامج الخماسي 2010-2014: "قوامه وغاياته".

كما تستعرض الحكومة من خلال بيان السياسة العامة مبررات وأهداف البرنامج الخماسي وأهميته ومساعاه وموارده المالية وتوضيح الرؤية الاقتصادية التي تتدرج في ظلها هذه المقاربة: إذ تناول أربعة أبواب اهتمت بحجم برنامج الفترة 2010-2014 وما يمثلته من وزن، وتهيئة الإقليم وتنميته، دعم التنمية البشرية في خدمة التنمية الاقتصادية الوطنية، كما يلي:

يمثل الباب الأول، برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014، تصورا لنفقات بمبلغ 21.214 مليار دينار، ويشمل: (برنامجا جاريا) 2009 بمبلغ 9.680 مليار دينار وبرنامجا جديدا بمبلغ 11.534 مليار دينار.

وقد تطرق الفصل الأول منه إلى أسباب المتبقي من البرنامج أو البرنامج الجاري، إذ ترجع إلى اعتبار أن البرنامج الجديد هو امتداد للبرنامج الجاري من جهة، وأن البرنامج الخماسي السابق منذ انطلاقه إلى غاية اختتامه عرف توسعة جوهرية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخرينة على غرار البرنامج التكميلي لفائدة الجنوب وآخر لولايات الهضاب وآخر لامتناس السكن الهش ناهيك عن أسباب التأخر في انجاز بعض المشاريع.

في حين تناول الفصل الثاني، مبررات برنامج جديد بمبلغ يزيد عن 11 ألف مليار دينار أي ما يعادل 155 مليار دولار: والمبررة بحاجة البلاد للتنمية من خلال المشاريع العديدة للطرق وخطوط السكك الحديدية والمنشآت القاعدية الجديدة للتربية والتعليم العالي، حيث سيبلغ عدد الطلبة مليوني طالب نهاية 2014.

ويوضح الفصل الثالث، الإجراءات المتخذة من أجل التحكم في الإنفاق العمومي، في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي، بتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأموال العمومية والوقاية منها، كالتعجيل بتعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الجيدة، وتعزيز أدوات الدراسة والإنجاز.

أما الفصل الرابع فعرض وفرة الموارد المطلوبة لتمويل البرنامج الخماسي، من خلال أنه برنامج لا مناص منه لتدارك التأخر كون الحاجة إلى التنمية البشرية وتنمية المنشآت القاعدية مستمرة.

إذ أكدت الحكومة أن التمويل سيكون من الموارد الوطنية حصريا، مع استبعاد فكرة الاستدانة الخارجية، سيما وأن الخزينة تتوفر على ادخار هام، ومع اعتماد الصرامة في النفقات العمومية سيكون تمويل البرنامج والحفاظ على توازنات الميزانية العمومية أكثر يسرا.

في حينيتناول **الباب الثاني، تهيئة الإقليم وتنميته**، ويأتي البرنامج الخماسي 2010-2014 امتدادا لمسعى المنهجية الوطنية من أجل تنمية موزعة بإنصاف على التراب الوطني. ويرتبط الأمر بالتشريع المتعلق بتهيئة الإقليم والذي جعل من الهضاب العليا بمثابة العمود الفقري للتنمية، وبالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم في أفق 2030 الذي صودق عليه هذه السنة والرامي إلى إعادة توازن إقليمي عادل.

أما في جانبه الخاص بترقية أدوات التهيئة الإقليمية وحماية البيئة قد حشد البرنامج حوالي 500 مليار دينار من أجل ترقية وإنجاز أربع مدن حديثة في كل من سيدي عبد الله-بوينان-بوغزول-المنيعه، حاسي مسعود، الجديدة ومنشآت لحماية البيئة.

ففي الفصل الأول تعرض لمنشآت النقل الأساسية، إذ تمت تعبئة مبلغ 2816 مليار دينار لتحسين منشآت النقل الأساسية من خلال إقامة شبكات كفيلة بضمان التصور المستقبلي لتنمية البلاد الاقتصادية، وذلك بتأهيل النقل بالسكك الحديدية وعصرنة وتوسعة النقل البحري مع تطوير وتدعيم النقل الجوي بالمطارات والطائرات. أما **شبكة الطرق**، وهي محور **الفصل الثاني**، فيتم السهر على صيانة الشبكة وتحديثها مع إنجاز طرق وطنية جديدة، وتحسين حركة المرور، ولتحقيق ذلك فقد منح قطاع الأشغال العمومية مبلغا قدره 3132 مليار دينار.

وجاء الفصل الثالث ليتطرق إلى وفرة الموارد المائية، إذ سيواصل قطاع المياه ويتوفره على 2000 مليار دينار في إعادة تأهيل أنظمة تزويد المجمعات السكانية بالماء الشروب وتعميم محطات التصفية والتنفيز لأزيد من 3 آلاف عملية تزويد بالمياه الشروب والتطهير وحماية المدن من الفيضانات.

وفيما يتعلق بتحسين ظروف العيش في العالم الريفي، وهو **الفصل الرابع**، وفي إطار الورشات الكبرى على المدن للفترة الخماسية 2010-2014، تطمح سياسة الإقليم وتنميته إلى وضع حد للنزوح نحو المدن من خلال تحسين ظروف العيش في الأرياف، وفق جملة من الوسائل والبرامج لتوسيع التنمية البشرية عبر التراب الوطني بإنشاء برامج الدعم العمومي للسكن الريفي، ورفع نسبة ربط المنازل بالطاقة (الكهرباء والغاز) وتفعيل برنامج التنمية الريفية المتجدد، إذ تقرر 12 ألف برنامج خلال 5 سنوات المقبلة.

ويأتي **الباب الثالث، لدعم التنمية البشرية في خدمة التنمية الاقتصادية**، إذ ستستهلك التنمية البشرية حوالي نصف قيمة الاستثمارات العمومية المسخرة للفترة 2010-2014 وهو ما يعادل 10.22 مليار دينار موزعة على:

تحسين مؤشرات التنمية البشرية، وهو الفصل الأول، وعلى غرار مجال التعليم فقد منح لقطاع التربية الوطنية مبلغا قدره 178 مليار دينار، أما التعليم العالي فقد خصص له 768 مليار دينار، الصحة 619 مليار دينار، السكن 3709 مليار دينار، قطاع الطاقة 350 مليار دينار، الشباب والرياضة 380 مليار دينار، بنية تجديد وتهيئة المؤسسات والهياكل القاعدية المادية والبشرية لهذه القطاعات.

أما تعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين، وهو ما جاء في الفصل الثاني، باعتبار أن التماسك الاجتماعي يقتضي إيلاء كل العناية لترقية قيم الإسلام، وتلقين ثورة التحرير الوطني ونشره. ولتحقيق ذلك خصصت الميزانية الخماسية للاستثمارات العمومية مبلغا قدره 19 مليار دينار لقطاع المجاهدين، وخصص لترقية الثقافة مبلغ قدره 140 مليار دينار من الاستثمارات العمومية، كما سيتم تعزيز عملية تحديث وسائل الإعلام العمومية بميزانية 108 مليار دينار، إلى جانب سياسة التضامن الوطني بمبلغ 40 مليار دينار.

وتتناول **الفصل الثالث ترقية اقتصاد المعرفة،** إذ حشدت الجزائر جملة من الموارد والوسائل في برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الخماسية الآتية، بغرض ترقية اقتصاد المعرفة من خلال تجنيد المنظومة التعليمية في خدمة التنمية الاقتصادية الوطنية وفق إصلاح المنظومة التربوية وإصلاح التعليم العالي فقد خصص مبلغ قدره 50 مليار دينار خلال الخماسي المقبل لإدراج تعليم الإعلام الآلي بها، وتكييف التكوين المهني من جهة، وتعبئة تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتعميم استعمالها لفائدة كل شرائح المجتمع والمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى. ودعما لتطوير البحث العلمي وترقيته فقد خصص مبلغ مالي عمومي جديد قدر ب 100 مليار دينار للسنوات الخمس المقبلة.

وجاء **الباب الرابع، في إطار : تعزيز التنافسية الاقتصادية الوطنية،** يفوق حجم البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية مبلغ 280 مليار دولار تقريبا من أجل تدعيم النمو وتنويع الاقتصاد وتحضيره للاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي من خلال :

تحسين إطار الاستثمار ومحيطه، وهو ما جاء به الفصل الأول، إذ سمحت مختلف الأحكام التشريعية والتنظيمية بتعزيز محيط الاستثمار بمكافحة المنافسة غير النزيهة، وتعزيز مراقبة النوعية والممارسات التجارية وضبط السوق مع توفير موارد كبيرة في إطار هذا البرنامج قصد تحسين عمل الإدارات والمصالح المخولة بذلك على غرار: إدارة المالية، إدارة العمل وإدارة التجارة.

إلى جانب محاربة مختلف أشكال الجнг والجرائم الاقتصادية، كمراجعة القانون المتعلق بمكافحة الفساد، ومراجعة القانون المتعلق بمجلس المحاسبة وتوسيع اختصاصها إلى الهيئة العمومية الاقتصادية، مع تدعيم التشريع المتعلق بحركة رؤوس الأموال عبر الحدود، ومراجعة قانون النقد والقرض. كذلك، تحديث المحيط الإداري والقانوني والقضائي للمؤسسة من خلال التوضيحات المختلفة التي عرفها مجال التشريع المتعلق بالاستثمار كنظام منح الامتياز للعقار الموجه للاستثمار ونظام منح الامتياز على الأراضي الفلاحية.

وسعى لتحسين المحيط المالي للمؤسسة، يجري إنشاء الصندوق الوطني للاستثمار واستحداث صندوق للاستثمار المحلي، وإنشاء شركات رأس المال للاستثمار وشركات الاستئجار من قبل البنوك العمومية، ومنح مهلة للمؤسسة الوطنية على اثر انفتاح السوق المحلية على الخارج لإعادة إنعاشها.

تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية، وهو ما بينه **الفصل الثاني**، ففي ميدان المحروقات ستستثمر شركة سوناطراك خلال هذا الخماسي مبلغا يزيد عن 40 مليار دولار في مختلف ميادين المحروقات والبتروكيميا. أما ميدان إنتاج الطاقة، فتستكمل الحكومة برنامجا لتثمين الطاقات الجديدة والمتجددة، إذ سيوجه نحو تنمية إنتاج الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية الهجينة والهوائية مع تثمين القدرات الطبيعية العامة التي تزخر بها الجزائر، مع تفعيل المجال المنجمي بتحسين خارطة الموارد المنجمية، فقد أدمجت هذه الموارد بصفة قانونية في الأملاك العمومية بهدف ضبط استغلالها عن طريق الامتياز.

مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي، وهو **الفصل الثالث**، فقد تقرر تحرير قطاع الفلاحة تدريجيا من الانعكاسات السلبية وتحقيق خطوات نحو تصدير منتوجات ذات جودة وبكيفية منتظمة، مع إنعاش نشاط المرجان وحمايته. وذلك من خلال سياسة قوامها تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي، وتفعيل الاستثمار العمومي وتنظيم المهنة وآفاق التصدير، وتأمين المستثمرين الفلاحيين فيما يخص العقار والتمويل، إذ سيعرف التجديد الفلاحي دعما ماليا يقدر ب 1000 مليار دينار على مدى الفترة المقبلة إلى غاية 2014.

تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية، وهو **الفصل الرابع**، وباعتبار الجزائر دولة تمتلك طاقات سياحية هائلة، فهذا البرنامج يسعى لتثمين هذه القدرات السياحية والصناعة التقليدية، من خلال تنامي الاستثمار الأجنبي والوطني في القطاع وسياسة الدعم العمومي لتطوير الصناعة السياحية والتقليدية وفق التدابير التحفيزية المتنوعة (بشرية، هيكلية وقانونية) والتي تتوقع الحكومة أن تتوسع بفضلها منظمة الحرفيين من 370 ألف عضو إلى 550 ألف عضو سنة 2014.

تطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية، وهو **الفصل الخامس**، إذ تم إيداع قانون جديد لدى البرلمان يتضمن تنظيم العلاقات بين المرقى العقاري والمشتري وتأمينها أكثر مع اعتماد الإجراء العالمي المتمثل في البيع على المخطط: أما تحديث الأداة الوطنية للدراسات والإنجاز في مجال البناء والأشغال العمومية فتتمثل أشغال البناء أكثر من ثلثي البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية. من أجل إنعاش الصناعة الوطنية، وهو **الفصل السادس**، ويهدف ترقية مصالح الاقتصاد الوطني خارجيا وداخليا، بمنح الأفضلية لمصالح الاقتصاد الكلي من خلال تجسيدها بالنمو والتشغيل مع الحفاظ على الاستقلالية المالية للبلاد. وقد سخرت وسائل لإنعاش القطاع الصناعي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

والمؤسسات العمومية الصناعية، كما اتخذت ترتيبات مرافقة لذلك، كعدة أحكام لقانون الاستثمارات وإلزام المستثمرين باللجوء إلى السلع والخدمات المحلية مقابل المزايا الجبائية التي يضمنها لهم القانون.

إذ تتطلع سياسة إنعاش الصناعة الوطنية المنتهجة إلى رفع حصة الصناعة في الإنتاج الداخلي الخام إلى

10% في آفاق سنة 2014 مقابل نسبة تقل عن 6% حاليا.

ترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات، وهو ما تناوله الفصل السابع، وبغرض استبدال الواردات بسلع

وخدمات محلية، تسعى الحكومة إلى استعمال دعامة المزايا الممنوحة للاستثمارات بشكل إيجابي، وتعميق

التشاور حول ذلك مع المتعاملين الوطنيين والذين استفادوا من إجراءات تحفيزية.

المساهمة في التراجع المستمر للبطالة، وهو ما جاء في الفصل الثامن، حيث عرفت الأشهر الست الأولى

من سنة 2010 خلق 672.344 منصب شغل منها 340.324 عن طريق التوظيف في الإدارات ومختلف القطاعات

الاقتصادية، وسيتم استحداث 3 ملايين منصب شغل جديد، إذ تشير تقديرات صندوق النقد الدولي بخصوص

الجزائر أن نسبة البطالة والتي قدرت ب 10.2% سنة 2009 ستتناقص إلى 10% سنة 2010 وستراجع لتصل 9.8%

سنة 2011.

الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية، وهو محور الفصل التاسع، من خلال تامين كل

الإصلاحات الجارية والتطورات الاجتماعية نحو بناء نمو اقتصادي ورخاء اجتماعي مستدام يركز على

اقتصاد متنوع وتنافسي خلال استكمال البرنامج الخماسي 2005-2009، ومع الانطلاق في البرنامج الخماسي

2010-2014 .

وتحقيقا للإرادة السياسية لإنعاش الاقتصاد الوطني في ظل احترام الجزائر لالتزاماتها الخارجية إزاء

المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر والمنطقة الأوروبية للتبادل الحر، وتأمين جهودها الرامية للانضمام إلى

المنظمة العالمية للتجارة، فإن هذا يستدعي إصلاحات مقبلة مستمرة تسمح بتحسين مؤشرات التنمية البشرية

والتخلص من المديونية الخارجية، مع استمرار إصلاح دواليب الدولة، وتخليص الاقتصاد الوطني من

خضوعه الكلي للربع المتأني من المحروقات في ظل مساعي الحفاظ على الأمن والوفاق والثقة بين الدولة

والمجتمع كعوامل لن يتحقق أي مشروع بدونها.